http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2142) السنة الثامنة - السبت (27) أيار 2011

لجنة التقصي تتهم أطرافاً من خارج سجني البصرة والرصافة بالتورط

برلمانيون: مقربون من الحكومة يهرّبون السجناء

متابعة/ المدى

اتهم تقرير رسمي- أعدته لجنة برلمانية عراقية- مسؤولين مقربين من رئيس الوزراء نوري المالكي بالتواطؤ في عملية هروب سجناء محسوبين على تنظيم القاعدة من سجن القصور الرئاسية بالبصرة جنوبي البلاد منتصف كانون الثاني الماضي.

وجاء في تقرير لجنة لتقصي الحقائق شكلها البرلمان أن مكتب الأمن والمتابعة التابع لرئيس الوزراء مسؤول عن عملية تهريب السجناء، وطالبت اللجنة في توصياتها بحل هذا المكتب.

وأكد عضو مجلس النواب عن التحالف الوطني وعضو لجنة تقصي الحقائق عدي عواد أن من أهم الاستنتاجات التي خرجت بها اللجنة أن هناك أطرافا من خارج السجن ساهمت في هذه العملية.

وأضاف أن هذه الأطراف تشمل قادة كبارا بوزارتي الداخلية والدفاع والاستخبارات، إضافة إلى أشخاص قريبين من مكتب المالكي.

وأشار عواد إلى أن هذه العملية أثارت الكثير من التوجس بالشارع العراقي وداخل البرلمان، إذ اعتبر الكثير من النواب أنها "تدخل في إطار مؤامرة كبيرة يتعرض لها العراق".

وقال أيضا "ما تدعيه بعض الأطراف من أن هذا التحقيق يأتي في إطار أغراض سياسية تجاه كتلة سياسية معينة "هي "ادعاءات بعيدة عن الصحة" مضيفا أن اللجنة كانت تضم أعضاء من جميع الكتل السياسية، وأن كافة الأعضاء صادقوا على استنتاجاتها وتوصياتها.

وبلغ عدد السجناء الذين هربوا ١٢، وألقي القبض على أحدهم بعد أيام من الهروب، في حين ما يزال مصير الباقين مجهولا حتى الآن. وقال عواد إنه تم استجواب السجين المقبوض عليه و"خلال التحقيق معه تأكدت شكوكنا بوجود عملية مدبرة وبمساعدة من ضباط كبار، وبأن عملية الهروب لم تكن من تخطيط السجناء".

ومن جهته يقول المدير العام لمديرية مكافحة الإرهاب بوزارة الداخلية اللواء ضياء الكناني إن هؤلاء السجناء متهمون بحوادث التفجيرات التي حصلت بالبصرة وراح ضحيتها العشرات من الضحايا بين قتيل وجريح.

ويضيف أنهم ينتمون إلى ما يسميها تنظيم القاعدة "ولاية جنوب العراق" وأنه تم القبض عليهم والتحقيق معهم من قبل خلية خاصة تابعة لمكتب المالكي، وليس من قبل المديرية التي يرأسها.

أما الخبير الأمني العميد وليد الراوي فيقول للجزيرة نت إن السجناء الذين هربوا من سجن القصور الرئاسية بالبصرة "يعتبرون من أخطر الموجودين في تنظيم القاعدة، لحجم الجرائم التي ارتكبوها".

ويشير إلى أن عملية هروبهم "تمت بتنسيق عالي المستوى، حيث كشفت تقارير أن المدعو أبو علي البصري، المسؤول الأمني في مكتب رئيس الوزراء، قام بتغيير الضباط المسؤولين عن السجن ليلة الهروب".

وفي الثامن من آذار ٢٠١١ قام أفراد القاعدة بعصيان داخل احد سجون بغداد، إلا أن محاولة الهرب باءت بالفشل. منذ ذلك الوقت تم الكشف عن أن هذه العناصر المسلحة تتلقى دعما من أفراد القوات الأمنية.

وفي الوقت نفسه، هناك لغط بأن مكتب رئيس الوزراء نوري المالكي قد قدم المساعدة في هروب أفراد من القاعدة في كانون الثاني من احد سجون البصرة.

كلا الحادثين يكشفان بأن الإرهابيين لديهم وكلاء يعملون في الحكومة العراقية.

في السابع من أيار جرت محاولة للهرب من سجن قريب من مبنى وزارة الداخلية في بغداد، حيث بدأ السجناء عصيانهم في الساعة العاشرة صباحا، واشتبكوا في قتال مع القوات الأمنية المسؤولة عن السجن لمدة ست ساعات ونصف الساعة كان قائد تلك المجموعة من القاعدة هو حذيفة البطاوي الذي كان العقل المدبر لهجوم تشرين الأول عام ٢٠١٠ على إحدى الكنائس المسيحية في بغداد و الذي سقط ضحيته ٦٨ شخصاً. بدأ المعتقلون هروبهم بمهاجمة الحارس الذي كان يصطحبهم إلى الحمام. ثم اتجهوا إلى مكتب العميد محمد صالح مدير مكافحة الإرهاب في منطقة الكرادة ببغداد، فأطلقوا عليه الرصاص واردوه قتيلاً.

بعد ذلك قاموا بإطلاق النار على الضباط الذين خرجوا من مكاتبهم ليتبينوا ما حدث. استولى ثلاثة من المعتقلين على سيارة وحاولوا الهرب من السجن بواسطتها، لكنهم تعرضوا إلى إطلاق نار أرداهم قتلى.

بالتالي استولى السجناء على جزء من السجن واشتبكوا مع الحراس والقوات الأمنية حتى تمكنت هذه القوات من القضاء عليهم حوالي الساعة الرابعة والنصف صباحا. كانت النتيجة مقتل ستة من الحراس والعميد صالح واثنين من الضباط ذوي الرتب العالية بالإضافة إلى البطاوي و عشرة آخرين من أفراد القاعدة.

في حينها ذكرت الصحافة أن المعتقلين قد استولوا على الأسلحة والرمانات من الحراس، إلا أن التحقيقات كشفت أن القاعدة كانت قد استخدمت مصادر داخل القوات الأمنية لغرض إدخال هذه الأسلحة إلى السجن.

وقد ادعت منظمة الظل للقاعدة – دولة العراق الإسلامية – على الانترنت بأنها أدخلت الأسلحة والمتفجرات والأدوات إلى السجن قبل أسابيع من العصيان.

كذلك تمكنت القاعدة من تسليم رسائل إلى البطاوي وخططت لهروبه من السجن.

لقد أراد الإرهابيون تحرير ٢٠٠ من أفرادهم وربما خططوا لقتل العميد وغيره مسبقا.

وأشارت التحقيقات الحكومية إلى أفراد من وزارة الداخلية لقيامهم بمساعدة عناصر القاعدة، و أكد ذلك رئيس الوزراء نوري المالكي في حديثه مع وسائل الإعلام.

وقد كشفت عملية الهروب من سجن بغداد بأن مسؤولين من مكتب المالكي ربما يكونون متورطين في المساعدة على الهروب الناجح من احد السجون في البصرة في كانون الثاني.

ففي ١٢ ك٢ هرب ١٢ من أفراد القاعدة من سجن القصر الرئاسي في البصرة.

احد السجناء كان ماجد عبدالعزيز الذي يعتقد بأنه مسؤول القاعدة في جنوب العراق. وألقى التحقيق باللائمة على أعضاء خلية استخبارية تعمل داخل القصر لمساعدة المسلحين. وعليه تم اعتقال بعض ضباط الوحدة. كذلك من المعتقد أن مسؤولين كبارا في حكومة بغداد متورطون في ذلك. في نهاية آذار، تم استدعاء أبو علي البصري –مدير الأمن في مكتب رئيس الوزراء- للمثول أمام البرلمان من اجل توجيه بعض الأسئلة حول الحادث. في آذار، ذكر خبر عاجل بان القاضي –وهو من أقرباء المالكي– اصدر أمراً بإلغاء مذكرة التوقيف بحق البصري. ثم عثرت إحدى وكالات الأنباء على رسالة من رئيس الوزراء تأمر بوضع حد للتحقيق مع البصري. من جانب آخر، فان شقيق ابو علي البصري، المدعو ابو عمار البصري كان متورطا أيضاً.

احد أعضاء البرلمان وهو عضو في لجنة تحقق في المسألة، اخبر الصحافة بان هناك اتصالات هاتفية ووثائق أخرى تثبت علاقة البصري بهروب السجناء. وقال عضو آخر في اللجنة بان أطرافا سياسية حاولت التأثير على سير التحقيقات. كما كشفت الأخبار أن البصري قد هرب من العراق بعد إعلان التهم الموجهة له.

إن محاولتي الهرب من سجون بغداد والبصرة هي مجرد مثال واحد على إن الإرهابيين متغلغلون في كل مستويات الحكومة العراقية، وان الشرطة ووكالات الاستخبارات ووزارة الداخلية ومكتب رئيس الوزراء كلهم متورطون في هاتين الحادثتين اللتين تأتيان على قمة كل محاولات الهروب التي تورطت فيها القوات الأمنية، بالإضافة إلى حملة الاغتيالات ضد موظفي الحكومة، التي يتضح أنها مدعومة رسميا أيضاً.

من الممكن أن تكون هناك أسباب عديدة وراء هذا الدعم. ربما يكون هناك جواسيس داخل الدوائر الحكومية يتعاطفون مع قضية القاعدة، أو قد يكون السبب تقاضي الرشاوى أو ربما الرضوخ لتهديدات من أطراف أخرى. مهما كانت الدوافع، فأنها تشير إلى استمرار سلطة ونفوذ الإرهابيين برغم كل خسائرهم في السنوات الأخيرة. كما أنها تسلط الضوء على هشاشة الأجهزة الأمنية والحكومة التي لم تتمكن من القضاء على هذا التغلغل.

وكانت مصادر إعلامية قد أفادت في وقت سابق للمدى أن المستشار الأمني لرئيس الوزراء نوري المالكي هرب إلى خارج البلاد بعد افتضاح أمره في قضية تهريب الـ ١٢ إرهابيا من تنظيم القاعدة الإرهابي كانوا معتقلين في احد سجون البصرة.

وأوضحت المصادر أن مستشار المالكي الأمني المدعو أبو علي البصري هرب بواسطة طائرة خاصة أقلته إلى خارج العراق والطريف بالأمر انه خرج من دون تأشيرة.

لكن مصدرا حكوميا رفيعا كشف للمدى أمس أن البصري لم يهرب، وإنما كان يتمتع بإجازة كان قد تقدم بطلبها لأسباب صحية.

وقال المصدر الذي رفض الكشف عن اسمه إن الحكومة، ومع بدء التحقيقات بحادثة هروب السجناء في البصرة استدعت البصري لاستكمال الإجراءات بشأن الحادثة.

ونفى المصدر بشدة أن يكون البصري قد هرب من العراق على خلفية تورطه بالحادثة، وقال انه طلب إجازة قصيرة.

مهلة الـ١٠٠ يوم... وحكاية الأوضاع العراقية المريضة

أكاديميون: الإصلاح بالتكنوقراط وعزل الحكومة عن المحاصصة

متابعة/ المدى

قال أكاديميون عراقيون إنه برغم أن الأوضاع العراقية مريضة، لكنه ليس هناك حاليًا من دواء، ولا علاج، فالأيام تمضي، والمئة يوم هي شعار الحكومة في الإصلاح، وتحقيق مطالب الجماهير تكاد تمضي إلى غياهب النسيان، فالناس تتطلع إلى وجه الحكومة، وهي تعدّ الأيام ببطء، مراهنة على إعادة النظر في الأزمات والحلول والبحث عن مفاتيح جديدة لأبواب هذه الأزمات المغلقة تمامًا، كما يراها معظم العراقيين.

وتنتهي مهلة المئة يوم، التي وعد بها رئيس الوزراء بتحسين الخدمات، في السابع من الشهر المقبل. فقد طالب الدكتور رعد سامي التميمي، أستاذ في العلوم السياسية في جامعة بغداد، بالنظر إلى التجارب الدولية من أجل تصحيح العملية بالاعتماد على خبراء، فقال: أعتقد، وحسب تصريحات رئيس الوزراء، أن المئة يوم هي فقط لغرض تصويب المسارات، أو بعبارة أخرى وضع القطار على السكة، المئة يوم لا يمكن أن ينجز فيها الكثير، لكن من الممكن أن تكون هي مصوّبة لكل مسارات العملية السياسية.

إذ إن البلد تعاني الكثير من الأزمات على مستوى التعليم والصحة والإسكان، إضافة إلى الكثير من المشاكل السياسية والأمنية، لذلك لا بد لصانع القرار أن يستند في قراراته وسياساته إلى التوصيات، التي ترفع من قبل المراكز البحثية والدراسات، اذ لايمكن لصانع القرار ان يعمل بمعزل عن الخبراء والمتخصصين، لان معظم التجارب الدولية تشير الى ان مستوى نهوض البلدان لا يتم إلا من خلال مراكز البحوث والدراسات والقائمين والمتخصصين الذين يدعمون صناعة القرار في الاتجاه الصحيح.

واضاف: حسب تصريحات رئيس الوزراء والبيانات الصحافية التي تصدر من الحكومة فإن هناك فقط ست وزارات من أصل ٤٣ استطاعت أن تقدم شيئًا، وهذا الأمر حقيقة مخيب للآمال، لأن تشكيلة الحكومة الحالية مخيبة للآمال فعلاً، لكونها (اختيارات سياسية) جاءت على أساس المحاصصة السياسية، ولم يكن فيها تكنوقراط، مع احترامي لبعض الشخصيات الموجودة فيها، والتي هي شخصيات تستطيع أن تقدم شيئًا، لكن البلد لا يمكن أن يتقدم إلا من خلال عزل الحكومة عن المحاصصة الموجودة الآن، فلا بد من وجود خبراء ومتخصصين تكنوقراط لإدارة دفة الحكم في العراق، خصوصًا ان العراق بلد معقد يعاني الكثير من الازمات على المستويات كافة، وبالتالي الحلول لابد من ان تكون من خلال حكومة تكنوقراط.

أما الدكتور كامل جاسم المراياتي من الجامعة المستنصرية، فقد أعرب عن عدم تفاؤله بحدوث تغيير بعد مرور المئة يوم، مشيرًا الى ضرورة البحث في المشكلات المجتمعية لحل الازمات الحالية، فقال: لا اتوقع شيئا حقيقة بعد انتهاء المهلة المحددة، وإن كان العراقيون ينتظرون أن يكون هنالك شيء مفيد، وللأسف فإن ما كان هو مجرد وسيلة من وسائل الاعلام التي تعبّر عن ارهاصات مجتمعية.

وأضاف مؤكدًا "انا لا اشكك بمصداقيتهم، ولكن المئة يوم من وجهة نظري.. لا تعني شيئًا، بل ستتلوها ايام اخرى، وستتلوها تعابير اخرى، هذه المهلة... ليست هي العلاج، العلاج مجتمعًا يكون في تشخيص الكوامن المجتمعية، والبحث عن المشكلات المجتمعية وكيفية معالجتها، وهذه المشكلات لا تعالجها الا نخب مخلصة، لا يعالجها المنتفعون ولا تعالجها الطبقة التي تريد ان تنتفع وتصعد على حساب طبقات اخرى، بل تعالجها الطبقة الكادحة، العاملة، الطبقة التي تتحسس حقيقة ما يجري وتتفهمه، ويجب ان يكون هناك هيكل تنظيمي لهذه الطبقة، كي يعيد النظر بالعملية السياسية والعملية الاجتماعية".

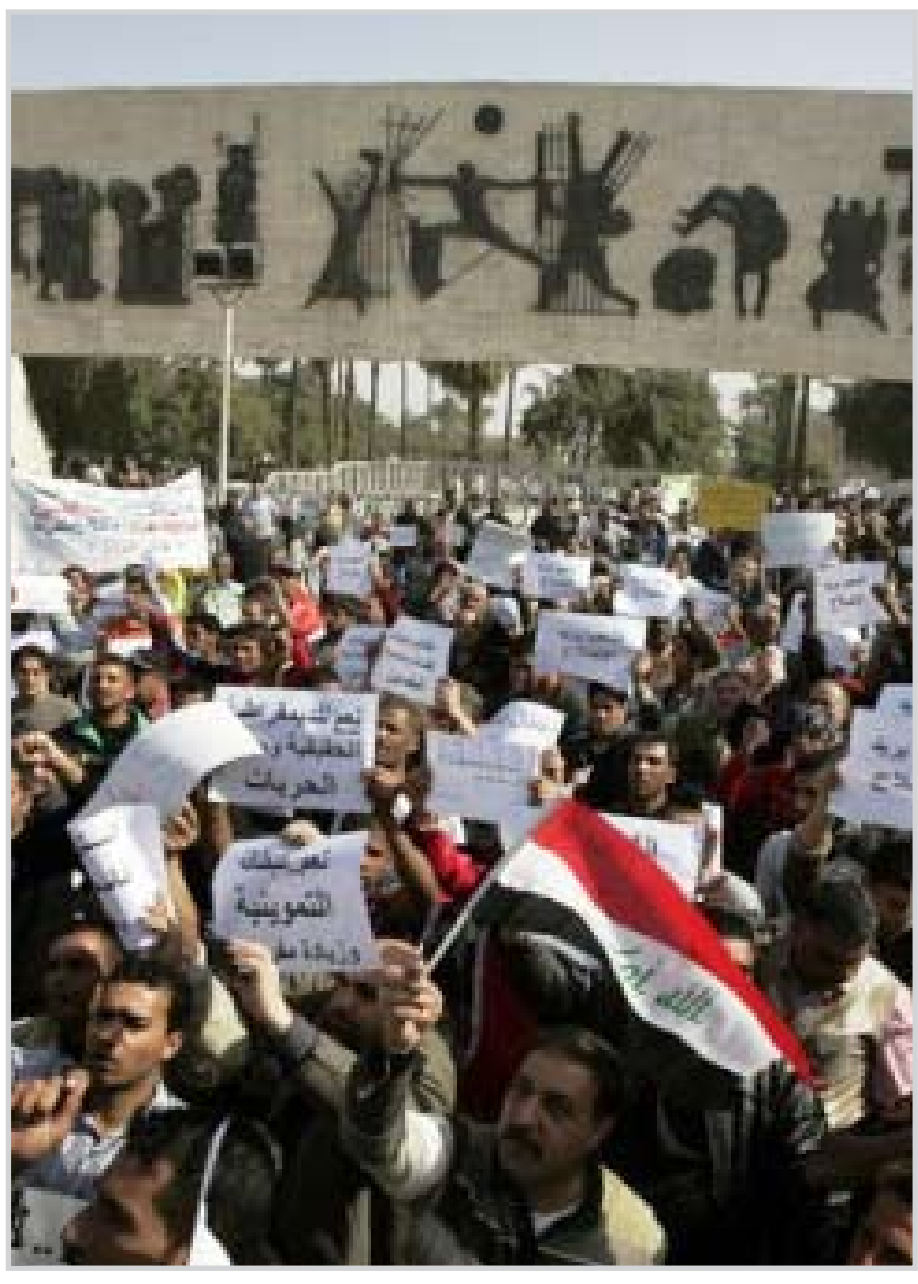

وأوضح أنه "انا لا احمل تفاؤلاً كبيرًا بحدوث شيء مهم بعد مرور المئة يوم، واتمنى ان تكون هذه المدة كافية لاعادة النظر، هي ليست كافية للاصلاح، ولكنها كافية لاعادة النظر، وتضع امام المسؤولين ملاحظات، هي ان هناك خللاً في بناء العملية السياسية يجب ان يتم الانتباه له قبل ان يتحول الى ازمات مجتمعية، وقد تحول فعلا الى ازمات مجتمعية".

من جانبها طالبت الدكتورة امل خزعل، استاذة العلوم السياسية في جامعة بغداد بتوضيح معنى المهلة التي حددتها الحكومة، مشيرة الى ان ما تحقق هو عكس ما تمناه المتظاهرون حيث حقق السياسيون ما ارادوه، وقالت: اعتقد ان المهلة كانت من اساسها ليست مهلة انجاز، وانما مهلة للتقويم، وبالتالي فإن القائمين على إعطاء هذه المهلة كانوا يدركون حقيقة الاوضاع، واستحالة معالجة كل شيء في هذه المدة.

وبالتالي لابد من ان تكون هناك توعية للشارع من ان مهلة المئة يوم ليست مهلة انجاز ما طالب به المتظاهرون، وإلا فإن مانحي هذه المهلة سيكونون في مأزق امام الجماهير، فلم ينجز مما يمكن انجازه الشيء الكثير، لان المشاكل مستعصية، ولا يمكن حلها في سنين، فكيف اذا كانت مدة ثلاثة أشهر، لكنها لابد من ان تكون بداية او منطلق للانجاز، لا بد من ان تكون بداية لتحقيق ما بعد التقويم، لابد من تحقيق ما يتم تقويمه وما يتم تشخيصه من مشاكل مستعصية والبدء في حلها، لابد من بداية.

واضافت: بعد المئة يوم اعتقد ان التوضيح مهم، بأن هذه المئة يوم لم تذهب سدى، وانما كان هناك تقويم لاداء الوزارات، وعلى اساس هذا التقويم سيتم في المدة المتبقية لهذه الحكومة تشخيص الاخطاء.

وتابعت: لكن يجب القول ان وراء هذه الاعتراضات والتظاهرات الكثيرة تم للسياسيين ما ارادوه، ووضعوا ثلاثة نواب لرئيس الجمهورية، المحاصصة تفعل فعلها في الحكومة وفي الجهاز التنفيذي بشكل كبير ومستشر، لابد من حلول ولابد من مواجهات، لابد من استمرار الاعتراض على مثل هذه التشكيلة الحكومية ومثل هذا الترهل الحكومي الذي في قمة الهرم الحكوم ايضا.

اما الدكتور خالد حنتوش (تدريسي في قسم الاجتماع في كلية الاداب في جامعة بغداد) فقال: مسألة تقديم الحكومة استقالتها، هذا امر لن يحدث، على الرغم من ان هنالك دعوة إلى أن كل شخص لم ينجز اعماله عليه ان يستقيل، واعتقد ان من يتبوأ مركزًا ما ولا يستطيع ان ينجز مهام المركز من الافضل له ان يستقيل، هذا نظريًا. اما عمليًا فمسألة الاستقالة صعبة جدا، ولا اظنها تحدث، على الرغم من الدعوات إلى هذا الأمر.

واضاف: من الممكن ان يتم تقديم انجاز هنا وانجاز هناك على ملفات صغيرة، ويقولون "عملنا شيئًا، والبقية سننجزها لكم"، وتصبح عملية تسويف، ولكنني اعتقد انه كلما كان المجتمع والمجتمع المدني اكثر ضغطًا... كان هناك دافع اكبر للحكومة للعمل، لانني اعتقد ان المجتمع العراقي الآن بدأ يفهم ويعي، والتظاهرات بدأت تصبح واضحة، والحكومة صارت تفكر بشكل آخر، ولدينا ملفات كثيرة خاصة منظمات المجتمع المدني، وهذه التظاهرات التي هدأت قليلاً، سترجع مرة ثانية، ان لم تفعل الحكومة شيئًا لتحقيق ما يطالب به الناس. واختتم حديثه بالقول: انا متفائل بالمجتمع اكثر من تفاؤلي بالحكومة، فأعتقد ان المجتمع بدأ يعي.

في حين راهن الدكتور اسامة السعيدي، استاذ العلوم السياسية في الجامعة المستنصرية، على الجماهير في تحقيق الاهداف لانها لن تسكت طويلاً، وسوف تعزز احتجاجاتها، ان لم تلبّ الحكومة ما تمت المطالبة به من توفير الخدمات والاصلاح.

فقال: الكل يراهن على ما بعد فترة انتهاء المئة يوم، والسبب في ذلك هو أن هنالك مطالب جماهيرية تنتظر التحقق، هذه المطالب لم تتحقق بالكامل حتى الآن، القضية الثانية هي أن غالبية القوى السياسية تتفق على ضرورة ايجاد اصلاح سياسي، واصلاح حكومي بالكابينة الحكومية الحالية، اصلاحها ولو جزئيا، الحكومة عندما جرى التصويت عليها بالثقة لم تقدم برنامجًا سياسيًا واضحا، ولم تقدم فترة زمنية لما سيتم انجازه، لذلك اعتقد ان ما بعد المئة يوم سيتم تجاوز هذه الثغرة الدستورية، ويكون هناك برنامج سياسي مشفوع بسقف زمني مع عملية اصلاح جزئي في الكابينة الحالية.

واضاف: نحن كعراقيين نتفاءل بالمستقبل، ونحن في تقدم، حتى وإن كان التقدم قليلاً أو نسبيًا، لكن المطالب الجماهيرية بدأت تصل إلى مستويات عالية، لا يمكن التغافل أو التنازل عنها، وأعتقد أن الجماهير لن تسكت، إن وجدت أن الحكومة لم تلبِّ مطالبها في الإصلاح والخدمات.